S

الأمم المتحدة

GENERAL

S/21104
24 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
JAN 25 1990
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الاسلامية
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، وبالإشارة إلى الوثيقة S/21093 ، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي :

أفرجت جمهورية إيران الاسلامية عن ٥٣ من أسرى الحرب العراقيين من المرضى والمصابين ، أعيد منهم ٥٠ إلى العراق عن طريق لجنة الصليب الاحمر الدولية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، ورفض الاسرى الثلاثة الآخرون العودة إلى العراق في حضور مندوبي لجنة الصليب الاحمر الدولية . وقد اتخذت جمهورية إيران الاسلامية ، مواصلة منها لممارستها المرعية ، هذا الاجراء من جانب واحد انطلاقا من اهتمام إنساني حقيقي - مما يصور عزمها الوطيد على تحقيق سلم دائم في المنطقة ، بالرغم من الدعاية الرسمية التي تصم الآذان والتي تصدر مؤخرا عن بغداد .

وإفراج جمهورية إيران الاسلامية من جانب واحد عن ٥٣ أسيرا عراقيا من المرضى والمصابين كان خطوة عملية جاءت في أعقاب اقتراحها الرسمي المقدم إلى لجنة الصليب الاحمر الدولية والداعي إلى إعادة أسرى الحرب من المرضى والمصابين إلى الوطن بالكامل . وقد وفرت هذه الخطوة فرصة للمسؤولين العراقيين كي ينفذوا ما ينادون به ، كما أنها أتاحت لهم فرصة لاتخاذ إجراء مماثل كان سيؤدي إلى إعادة جميع المرضى والمصابين من أسرى الحرب إلى أوطانهم في وقت مبكر إلى أن يحين اليوم الذي يقرر فيه المسؤولون العراقيون تنفيذ القرار ٥٩٨ والذي من بين أهدافه العاجلة ، بجانب انسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا ، الافراج عن جميع أسرى الحرب وإعادتهم إلى أوطانهم ، على الفور .

ولم يقتصر المسؤولون العراقيون على عدم الانتفاع من هذه الفرصة ، بل أنهم بدأوا أيضا في الشكوى في الوثيقة S/21093 من أن عدد أسرى الحرب الذين أفرجت عنهم

مؤخرا جمهورية إيران الاسلامية هو عدد ضئيل . وبالرغم من هذه الشكوى العراقية من "ضآلة الرقم ٥٠١" ، كان من شأن العراق أن أفرج عن (٢٠ فقط) من المرضى والمصابين من أسرى الحرب الإيرانيين ، عادوا إلى إيران على متن نفس الطائرة التي أقلت ٥٠ من أسرى الحرب العراقيين إلى العراق . وهذا أمر مثير للسخرية تماما ! إذ مما يدعو للأسف أن المسؤولين العراقيين قاموا باستغلال قضية أسرى الحرب وحولوا هذه القضية الانسانية إلى لعبة سياسية مشوهة قائمة على الارقام . وهذا يصور بوضوح مدى تشدق العراق بقضية إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم . وتود جمهورية إيران الاسلامية أن تكرر تأكيد الاقتراح الذي تقدمت به من قبل إلى لجنة الصليب الاحمر الدولية والداعي إلى إعادة جميع أسرى الحرب من المرضى والمصابين من كلا الجانبين إلى أوطانهم بالكامل ، وهي توجه هنا انتباه المجتمع الدولي إلى هذا المسلك العراقي الذي يفتقر إلى الاحساس بالمسؤولية والذي يؤدي إلى تخريب خطة يمكن أن تسفر عن هذه الإعادة إلى الوطن .

وقد شدد المسؤولون العراقيون في الوثيقة S/21093 على التزامهم باتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ واسترسلوا قائلين إنه "ينبغي الافراج عن الاسرى وإعادتهم إلى وطنهم بدون إبطاء عند توقف الاعمال العدائية الفعلية . وقد توقفت الاعمال العدائية الفعلية في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨" . وفي ظل هذه الظروف يجب أن يكون المسؤولون العراقيون على علم ، بدون شك ، بأنه وفقا للاتفاقية نفسها فإنهم ملزمون قانونا بأن يعيدوا ، من جانب واحد ، جميع أسرى الحرب الإيرانيين بدون تأخير بعد ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ عند اقتناعهم بتوقف الاعمال العدائية الفعلية . ويجب أن يكونوا على دراية بأن اتفاقية جنيف الثالثة ترفض مفهوم المعاملة بالمثل في هذا الصدد . والتفسير المنطقي الوحيد للتناقض الشائن الجلي بين ما تقوله العراق وما تفعله هو محاولة هذا النظام المستميتة لإساءة استخدام جهاز الأمم المتحدة والتلاعب بالرأي العام .

بيد أن جمهورية إيران الاسلامية اتخذت عدة مبادرات عملية ، كان آخرها الافراج من جانب واحد عن ٥٣ من أسرى الحرب العراقيين من المرضى والمصابين . وأكدت أيضا علنا وسرا أن احتلال العراق للأراضي الإيرانية هو دليل بديهي على عدوان العراق على إيران وبالتالي فإن الاعمال العدائية الفعلية لم تتوقف في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وقيام القوات العراقية بأسر أكثر من ٧٠٠ من الأفراد العسكريين الإيرانيين فضلا عن بعض المدنيين بعد تحديد وقف إطلاق النار هو دليل واضح على صحة هذا الموقف .

وتود جمهورية إيران الاسلامية أن تعيد تأكيد موقفها بأن القرار ٥٩٨ هو كل متكامل يأخذ في الاعتبار محنة أسرى الحرب ولا يحتاج إلا إلى الارادة السياسية ، لا إلى التشدق بالكلمات ، من قِبَل العراق للموافقة على تنفيذه من خلال خطط الامين العام . ولا حاجة إلى القول بأنه لو كانت العراق قد اتخذت ذلك القرار السياسي بالدرجة الأولى عند بدء المحادثات المباشرة ، لكانت الاعادة الشاملة لجميع أسرى الحرب إلى أوطانهم قد أنجزت قبل نهاية عام ١٩٨٨ . لقد مضى منذ أمد بعيد أوان خداع الجمهور ، والدعاية ، وحان منذ زمن طويل وقت اتخاذ الخطوات العملية لصالح السلم والصفو في إطار القرار ٥٩٨ .

وسيكون من دواعي التقدير الشديد تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) كمال خرازي
السفير
الممثل الدائم

- - - - -